مطالبات بإنشاء نيابة متخصصة للآثار والمدن التاريخية

صنعاء / سبأ:

أكدت اللجنة العليا للحفاظ على مدينة زبيد التاريخية في اجتماعها أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم باسندوة على ضرورة إنشاء نيابة متخصصة للآثار والمدن التاريخية بمدينة زبيد.. وكلفت وزير الثقافة بالتواصل مع النائب العام بهذا الخصوص.

ووجهت اللجنة وزير الادارة المحلية بالزام السلطة المحلية بمحافظة الحديدة بالوقف الفوري لكل المخالفات والتشوهات الحالية في مدينة زبيد التاريخية ووضع برنامج زمني لازالة المخالفات السابقة بالتعاون مع الامن والاشغال والنيابة العامة، وكذا توجيهها بادراج المشاريع التنموية لمدينة زبيد ضمن موازنتها السنوية ابتداء من العام القادم، على ان يسهم صندوق النظافة والتحسين بالحديدة في عملية الحفاظ وخاصة في الساحات والفراغات داخل او في حمى المدينة بما يتوافق مع مخطط الحفاظ.

وأكدت اللجنة على وزير الاشغال العامة والطرق تفعيل مكتب الاشغال بمدينة زبيد من خلال توفير الكادر الفني واعتماد موازنة تشغيلية له، مع توجيهه بعدم منح تراخيص بناء في المنطقة الانتقالية الا بعد الرجوع الى مكتب الهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية وفقا لمعيار التراث العالمي اليونسكو.

ووجهت وزير الاوقاف والارشاد بمنع تأجير الساحات والمتنفسات العامة داخل المدينة القديمة وعدم تجديد اي ايجارات سابقة لهذه الساحة والمتنفسات، واعتماد موازنة لترميم وصيانة المساجد والدكاكين في مدينة زبيد وباشراف وزارة الثقافة ابتداء من العام 2015م.

وكلفت وزيري الثقافة والسياحة بتبني برامج توعوية وترويجية لمدينة زبيد التاريخية.. كما كلفت وزيري الثقافة والاعلام بوضع وتنفيذ خطة اعلامية وبرامج ثقافية وتوعوية مستمرة تسهم في عملية الحفاظ على المدن التاريخية ولاسيما مدينة زبيد التاريخية عبر القنوات الفضائية الحكومية والصحافة والاذاعات المحلية.

وأقرت اللجنة العليا للحفاظ على مدينة زبيد التاريخية عقد اجتماعاتها دوريا كل ثلاثة اشهر لاستعراض تقارير الجهات المعنية وتقييم مستوى تنفيذ قرارات الحفاظ على هذه المدينة التاريخية.

واطلعت اللجنة على المصفوفة المقدمة من محافظة الحديدة والخاصة بعملية الحفاظ على مدينة زبيد التاريخية.. وكلفت بهذا الشان لجنة لدراستها من وكيل وزارة الثقافة لقطاع الآثار والمتاحف والمدن التاريخية ونائب رئيس الهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية، ووكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووكيل وزارة المالية وممثلين عن وزارة السياحة والسلطة المحلية بالحديدة والصندوق الاجتماعي للتنمية، على ان يتم رفع نتائج دراسة المصفوفة خلال اسبوعين من تاريخه الى مجلس الوزراء.

وأكد الاخ رئيس الوزراء خلال الاجتماع حرص الحكومة على اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بحماية مدينة زبيد التاريخية، باعتبارها من المدن المدرجة في قائمة التراث العالمي الانساني.. مشيرا الى المسئولية التضامنية رسميا وشعبيا لمواجهة التحديات التي تهدد بقاء هذه المدينة ضمن قائمة التراث العالمي ، والعمل على رد الاعتبار لمدينة العلم والعلماء زبيد .

ودعا الاخ باسندوة إلى تنفيذ حملة شعبية مساندة للجهود الحكومية للحفاظ على هوية وطابع مدينة زبيد التاريخية، بما يجنب اليمن خسارة تراث إنساني مهم.

واتخذت اللجنة عدداً من القرارات الاخرى الرامية الى تعزيز الجهود الجارية للحفاظ على هذا الإرث التاريخي والعلمي والإنساني ذي القيمة العالية.

هيئة مكافحة الفساد تنظم ورشة عمل حول استرداد الأموال المنهوبة

صنعاء / سبأ:

نظمت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد أمس ورشة عمل حول استرداد الأموال المنهوبة بمشاركة أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة والشفافية وعدد من الجهات ذات العلاقة.

وفي افتتاح الورشة التي حضرها وزراء الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى الدكتور رشاد الرصاص، والأوقاف والإرشاد حمود عباد، والخدمة المدنية نبيل شمسان ورئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أبوبكر السقاف، أكدت رئيسة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد أفراح بادويلان أن الورشة تهدف لتوضيح الرؤية الموحدة للهيئة وشركائها من الأجهزة الرقابية وتعزيز دورها في ما يتعلق باسترداد الأموال المنهوبة.

وأوضحت أن الورشة ترمي إلى تعزيز الوعي القانوني لدى الرأي العام بمعاني وأضرار الأموال المنهوبة وأثرها على الاقتصاد القومي للوطن بما يحقق الغاية المرجوة من هذا القانون ويساهم في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني.

وأشارت بادويلان إلى أن الورشة تسعى للتوصل إلى أفضل المقاربات المتعلقة بالترتيبات الخاصة بتفعيل دور المؤسسات والأجهزة ذات العلاقة والاختصاص باسترداد الأموال المنهوبة ، مؤكدة أن الورشة تناقش أحد أهم النتائج المتأتية من جرائم الفساد وإفرازاته المدمرة المتعلقة بالأموال والعائدات المنهوبة التي تشكل المصدر الرئيس لإخفاق جهود التنمية وتكريس الفقر وتعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

ولفتت إلى أن اليمن باتت اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى مزيد من الشراكة لوضع الآليات والتدابير والوسائل اللازمة في ضوء التجارة الدولية ذات الصلة وإرساء دعائم الشفافية والحكم الرشيد بغية إحداث التطور المنشود.

وجددت رئيسة هيئة مكافحة الفساد التأكيد على أن جسور الشراكة مع الهيئة ستظل ممدودة بغية إحداث شراكة أكثر فاعلية ومنظومة أكثر تكاملية مع الحكومة بأجهزتها التنفيذية والأجهزة الرقابية والقضائية ومنظمات المجتمع المدنية ليضطلع الجميع بأدوارهم ومهامهم في عملية استرداد الأموال المنهوبة في إطار منظومة التشريعات الدولية والوطنية ومضامين مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

وثمنت بادويلان باسم هيئة مكافحة الفساد وشركائها، توجيهات رئيس الجمهورية بشأن إعادة صياغة مشروع قانون استرداد الأموال المنهوبة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وفي مقدمتها هيئة مكافحة الفساد وجهاز الرقابة والمحاسبة بما يخدم المصلحة العامة وتحقيق الأهداف المرجوة.

كما ثمنت حرص حكومة الوفاق الوطني على التفهم العميق والمسئول لدور الهيئة وشركائها فيما يخص إعمال مهامها المنصوص عليها قانونا في قضية استرداد الأموال المنهوبة.

واستعرضت الورشة أربع أوراق عمل قدم أولاها رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أبو بكر السقاف تناولت استرداد الموجودات وفق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي يُعد اليمن أحد الأطراف الموقعة عليها.

فيما قدم عضو هيئة مكافحة الفساد رئيس قطاع وحدات الجهاز الإداري للدولة حسين شيخ بارجاء دراسة تحليلية للنصوص القانونية ذات العلاقة باسترداد الأموال المنهوبة والواردة في قانون مكافحة الفساد.

وتناولت الورقة الثالثة لوكيل نيابة الأموال العامة الابتدائية الثانية رمزي الشوافي، دراسة حول التزامات اليمن القانونية والدولية بشأن استرداد الأموال المتحصلة من قضايا الفساد بين الواقع والتحديات واستشراف المستقبل.

بينما استعرضت ورقة عمل أمين عام منظمة أوتاد لمكافحة الفساد طاهر الهاتف، تجارب بعض الدول في مجال استرداد الأموال المنهوبة والإجراءات المتخذة في ذلك ونتائجها ومقارنتها باليمن.

وقدم الخبير القانوني بهيئة مكافحة الفساد الدكتور عادل الحريبي استخلاصاً لآراء المشاركين بهدف وضع الخطط العريضة للإطار القانوني المتوائم مع القوانين النافذة والمعززة لدورة الهيئة وصلاحيتها في مجال استرداد الأموال المنهوبة.

وأثريت الورشة بنقاشات واسعة من قبل ممثلي الجهات الرسمية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة حول أهمية إصدار قانون استرداد الأموال المنهوبة ودور الجهات ذات العلاقة في ذلك بما يلبي آمال وتطلعات الشعب اليمني.

وخرج المشاركون في الورشة بتوصيات وبيان ختامي أكدوا فيه ضرورة توحيد الرؤية والمسار ورسم السياسات بين الهيئة والأجهزة الرقابية وشركائها من أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة بما يحقق الأهداف المشتركة في دعم الجهود الوطنية الهادفة إلى مواءمة التشريعات الكفيلة باسترداد الأموال المنهوبة ووضع الآليات والتدابير الناجحة لذلك والتغلب على كافة التحديات التي تواجه جهود التنمية في اليمن.

كما أكدوا أن مبدأ استرداد الأموال لن يؤتي ثماره إلا في حالة إزالة وإلغاء القوانين المتعلقة بحصانات شاغلي وظائف السلطات العليا في الدولة المحددة في القانون رقم (6) لسنة 1995م بما يتفق ويتواءم مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتشريعات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد المشار إليها آنفاً، لافتين إلى أهمية إشراك القطاع الخاص في الحوار المستقبلي حول جوانب الشفافية لاسترداد الأموال مع تبادل المعلومات بين مسؤولي إنفاذ القانون قبل إرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة.

واعتبر المشاركون في الورشة مسودة مشروع قانون استرداد الأموال المنهوبة ثمرة للشراكات الحقيقية الفاعلة بين أطراف المنظومة الوطنية والأجهزة الرقابية والقضائية المختصة بمكافحة الفساد.

وزير النقل يوجه بإغلاق فرع الشؤون البحرية بصنعاء

صنعاء/ 14 أكتوبر:

وجه الدكتور واعد عبدالله باذيب باغلاق مكتب فرع الهيئة العامة للشؤون البحرية بصنعاء وتحويله الى مكتب تنسيق للوزارة .

ونفذ الوزير باذيب أمس زيارة مفاجئة للمكتب لكنه تفاجأ بغياب كل الكادر المنتسب له ، ما اضطر الى إغلاقه وتوزيع كادره بالكامل للعمل في المقر الرئيسي للهيئة بعدن وفرعيها في حضرموت والحديدة ،حيث شاهد المكتب صباحا وهو خال من العمال والموظفين عدا حارس البوابة الوحيد .

الى ذلك قام الوزير واعد عبدالله باذيب بزيارة تفقدية اخرى إلى قطاع الأرصاد الجوية واطلع من خلالها على سير العمل وآلياته .

واستمع من الوكيل المساعد لقطاع الارصاد في الهيئة العامة للطيران المدني محمد سعيد حميد لشرح مفصل عن آليات العمل في القطاع والتحديثات الجارية في القطاع وفي مقدمتها سير العمل في مشروع التنوع الحيوي والتغيرات المناخية وكيفية إدخال المعلومات المناخية في منظومة الـ CLDB ومنظومة المعلومات المناخية CIS والذي يربط قطاع الأرصاد بعدد من الجهات ذات العلاقة والذي يعتبر نواة لإنشاء المركز الوطني للمعلومات المناخية للجمهورية اليمنية .

كما اطلع الوزير باذيب على عملية تجميع البيانات من مختلف الجهات في بلادنا والتي تأتي في إطار استعادة البيانات المناخية وتوثيقها إليكترونياً والمتوقع له أن يكون أول مركز نموذجي على مستوى الوطن العربي باستخدام التقنيات الرقمية، أكان ذلك من حيث الأرشفة أو تحليل بيانات ونشرها للمستفيدين من الجهات ذات الصلة والموقع وزراؤها على اتفاقية تبادل المعلومات في إطار المشروع الرائد للتغيرات المناخية والتأقلم المناخي (وزارة النقل ووزارة المياه والبيئة وزارة الزراعة).

وزار المركز الوطني للأرصاد وأطلع على سير العمل فيه ومستوى الجاهزية لدى المركز في متابعة الظواهر الجوية المتقلبة وإصداره للنشرات الجوية والتنبيهات والتحذيرات، واستمع لشرح مفصل عن آلية إصدارها، كما اطمأن على الدارسين في دورة فني رصد جوي وحثهم على المثابرة واجتيازهم الاختبارات النظرية والعملية. كما أطلع على متحف التجهيزات الفنية.

د. ياسر يتحدث حول الفيدرالية في نقاش مع أعضاء السلطة المحلية بعدن

عدن/ محمد فؤاد:
تصوير/ معاذ بن ناجي

تواصل مؤسسة البيئة والقانون التنموية فعاليات حلقة النقاش حول مشروع نظام الفدرالية والأقاليم، والتي تستهدف أعضاء المجالس المحلية في مديريتي المعلا والتواهي بمحافظة عدن.

وتلقى المشاركون في الدورة محاضرتين عن مفهوم الفيدرالية وماهية الدولة ومكوناتها وأنواع الدول والحكم.

وقال الدكتور ياسر محمد علي مدير عام مديرية التواهي أن الفدرالية تعني شراكة الأقاليم في الحكم أي بمعنى إعطاء كل إقليم حقه في حكم ذاته من خلال حكومات إقليمية مصغرة تهتم بالجانب المحلي وتنمية الإقليم وتوزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية والسلطة المركزية في العاصمة صنعاء وبين حكومة الأقاليم .

وأضاف الدكتور ياسر: المجالس المحلية بالمديريات اقرب بكثير الى المواطن والأقرب إلى تطبيق مخرجات الحوار على الواقع الملموس ، لافتا إلى أن المكاتب التنفيذية في كل مديرية ستتحول إلى وزارات في حكومة الإقليم ،وتمنى من المشاركين في الورشة ان يخرجوا بمجموعة من التوصيات والمخرجات التي بدورها سوف تسهل للقيادة والحكومة بصنعاء أعمالها ومهامها من خلال رفع وتوصيل أصوات المجالس المحلية كشركاء في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني.

من جانبه قال الأخ راشد حازب رئيس مؤسسة البيئة والقانون التنموية ان المشروع يستهدف أعضاء المجالس المحلية بمديريات المحافظة وموظفي المكاتب التنفيذية، كون المكاتب التنفيذية بعد تقسيم الدولة إلى أقاليم سوف تتحول إلى وزارات في الإقليم نفسه، مشيرا إلى أن المجالس المحلية هي الشريحة المنتخبة من الشعب نفسه وهم أكثر اتصالاً بالمواطنين من المكاتب التنفيذية، لذا تم البدء بأعضاء المجالس المحلية وتوعيتهم عن مفهوم الدولة العام من خلال تبادل الأفكار والآراء ومن ثم شرح لهم موضوع الأقاليم وفوائدها ومكوناتها من خلال عرض العديد من نماذج الدول الناجحة التي تقوم على نظام الأقاليم إلى جانب تعريفهم بمهام الأقاليم ونتائجها الجوهرية باعتبارها تعد المخرج والحل المناسب للوضع الراهن باليمن.

لدى افتتاحه المنتدى الحواري لشبكة (فوز)

البكري: علينا مساعدة المرأة للخروج من دائرة التمييز والعنف المسلط عليها من الرجال

عدن / أفراح صالح محمد:
تصوير محمد علي عوض

أقامت شبكة النساء المستقلات (فوز) صباح أمس الثلاثاء منتدى حوارياً لمناقشة ودرسة العنف وآثاره على النساء والفتيات وأسرهن ومجتمعاتهن ومقترح مشروع قانون تجريم العنف ضد الفتيات والنساء وذلك التعاون مع مشروع (استجابة) الممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتحت شعار « من أجل دعم قضايا الفتيات والنساء المعنفات» وذلك في فندق مورال بمديرية خور مكسر عدن وبحضور الأخ نائف البكري وكيل محافظة عدن لشؤون المديريات.

وناقش المشاركون وعددهم 40 مشاركاً ومشاركة من محافظات (عدن، لحج. الضالع ، ابين) ومن مختلف شرائح المجتمع ، ورقة عمل بحثية حول أشكال ومظاهر العنف وآثاره على المرأة والأسرة والمجتمع أعدها الخبير الاجتماعي الدكتور سلطان الأكحلي من جامعة صنعاء

كما استعرض مقترح مشروع قانون تحريم العنف ضد الفتيات والنساء أعدته الخبيرة القانونية فتحية عبد الواسع والقيت في المنتدى عدد من الكلمات حيث تطرق الأخ نايف البكري في كلمته إلى أهمية عقد هذا المنتدى من حيث العنف الذي يمارس ضدها من قبل الرجال والعادات والتقاليد والمفاهيم الخاطئة لدور المرأة ومكانتها في المجتمع والأسرة.

وقال: «إننا نتمنى أن تنال المرأة حقوقها ويعترف بدورها العام في المجتمع وحتى تخرج من دائرة التمييز والعنف المسلط عليها من قبل الرجل وان تحظى بمكانتها في مواقع صنع القرار بناء على كفاءتها وقدراتها .

وقال: نحن نلمس الكثير من الإساءات ضد المرأة لهذا نأمل في إنصاف

المرأة وإيقاف هذا العنف ضدها وخاصة في محافظة عدن هذه المدينة الرائدة في كل شيء والمرأة في عدن رائدة في كل مجالات ومواقع العمل. من جانبها أوضحت الأخت انتصار شاكر ممثلة شبكة (فوز) ان انعقاد هذا المنتدى الحواري الهدف منه تقديم قراءة وصفية وتحليلية لأشكال العنف الواقع على المرأة اليمنية في الريف والمدينة ويتطلب ان نساهم في الوقوف بقوة أمام كل وسائل الإساءة للمرأة أو تعنيفها ولن يتم ذلكم إلا بالعمل معاً من أجل تحقيق عدالة وإنصاف للمرأة كبيرة كانت أو صغيرة.

وأضافت الأخت تهاني سعيد الخيبة ممثلة مشروع استجابة أن قضية العنف ضد المرأة تحظى باهتمام الكثيرين من صناع القرارات في اليمن ولهذا علينا أن نتواصل فيما بيننا من أجل الخروج بقرارات وبنود دستور تخدم مصلحة المرأة وتحقق لها العدالة وتنهي التمييز الواقع عليها وهذا لن يتم إلا بوضع الأفكار والرؤى التي يمكنها ان تكون خطوطاً عريضة لقرارات تحمي المرأة من انتهاك حقوقها المدنية وتحفظ لها إنسانيتها وكرامتها.